

Normal 0 false false false EN-US X-NONE AR-SA



يحيي مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 30 أغسطس اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، وهو ما تعرفه الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون " وأكدت الاتفاقية في مادتها الثانية أنه "لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري"، كما اعتبرت في المادة السابعة أن "ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".

وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن استخدام الاختفاء القسري كان يوظف، إلى حد كبير، من قبل الدكتاتوريات العسكرية، أما الآن فيقع في كل منطقة من مناطق العالم، وفي مجموعة واسعة من السياقات، ويبدو أن المدافعين عن حقوق الإنسان، وذوي الأشخاص الذين اختفوا بالفعل، والشهود الرئيسيين والمحامين هم أهداف محددة

كما تشير المنظمة إلى أن الغالبية العظمى من ضحايا الاختفاء القسري هم من الرجال، وأن الأشخاص المختفون يكونون عرضة للتعذيب بدرجة كبيرة لأنهم خارج حماية القانون تماماً، دون أي إمكانية للحصول على دفاع قانوني، كما يتعرضون لخطر متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، مثل العنف الجنسي أو حتى القتل